



حزب السلام والازدهار
مواطنة .. تنمية .. ازدهار

تقرير بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر

في يوم 22 يناير 1992 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 196/47، بأن يوم السابع عشر من شهر أكتوبر (10/17) من كل عام هو اليوم العالمي للقضاء على الفقر.

ويرجع تاريخ الإحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر إلى يوم 17 أكتوبر من عام 1987، ففي ذلك اليوم إجتمع ما يزيد على مائة ألف شخص تكريماً لضحايا الفقر المدقع والعنف والجوع، وذلك في ساحة تروكاديرو بباريس، التي وقّع بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وقد أعلنوا أن الفقر يُشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وأكدوا على الحاجة إلى التضافر بُغية كفالة إحترام تلك الحقوق، وقد نُقشت تلك الآراء على النصب التذكاري الذي رُفع عنه الستار في نفس اليوم، ومنذئذ يتجمع كل عام في السابع عشر من أكتوبر أفراد من شتى المشارب والمعتقدات والأصول الاجتماعية لإعلان إلتزامهم من جديد إزاء الفقراء والإعراب عن تضامنهم للقضاء عليه في كل أنحاء العالم.

حيث أن الفقر لا يعني الإفتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام فحسب، بل إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وإنحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والإستبعاد من المجتمع وإنعدام فرص المشاركة في إتخاذ القرارات.

ويُعد القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى إنشاء أطر سياسية سليمة على المستويين الوطني والإقليمي، وتستند على إستراتيجيات إنمائية لضمان تمتّع جميع الرجال والنساء ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية وعلى حق مُلكية الأراضي والتصرّف بها وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال المُلكية والحصول على الموارد الطبيعية والوصول للتكنولوجيا الجديدة الملائمة والخدمات المالية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة، بحلول عام 2030.





حزب السلام والازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

كما تتعهد أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد يتخلف وراء الركب والوصول إلى الجميع، ولكن تحقيق هذا البرنامج الإنمائي الطموح يتطلب سياسات ذات رؤية واضحة ومتطورة للبلوغ إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف للجميع يدعمه الاستيعاب الكامل في مجال التوظيف وإيجاد العمل اللائق لهم والرعاية الاجتماعية والقضاء على عدم المساواة فيما بينهم، وأيضاً لزيادة الإنتاجية والحفاظ على البيئة.

وبالرغم من أن التقدم في القضاء على الفقر الشديد يكون تدريجياً وعلى نطاق واسع، حيث يستمر وجود الفقر الذي يمثل شاغلاً رئيسياً في أفريقيا وأقل الدول نمواً والدول الصغيرة النامية وبعض الدول المتوسطة الدخل وكذلك الدول التي تشهد صراعات أو تتعافى مما بعد النزاع، وفي ضوء هذه الشواغل قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين تبني "عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)"، والهدف من هذا العقد الثالث هو الحفاظ على الزخم المتولد عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)، علاوة على ذلك من المتوقع أن يدعم العقد الثالث بطريقة فعالة ومنسقة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتعلقة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك جميع أهداف التنمية المستدامة.

فلقد حقق العالم الكثير من النجاحات في مكافحة الفقر في آخر 30 سنة، حيث أن نسبة الفقر تراجعت من 36% عام 1990 إلى 9% فقط عام 2017، وهذا يعني أن منذ عام 1990 (1.2 مليار) شخص لم يعد يصفوا من دائرة الفقر الشديد الذي يُعرفه البنك الدولي بأنه العيش بأقل من 1.9 دولار في اليوم، بالرغم من حجم هذا النجاح الكبير في التقليل من عدد الناس الواقعين تحت مستوى خط الفقر حول العالم إلا إن هذه الإنجاز ليس كامل وذلك يرجع للأسباب التالية:

أولاً: يتركز أكبر عدد من الانخفاض في الصين (قرابة 700 مليون شخص خارج تصنيف دائرة الفقر) وكذلك الهند (قرابة 270 مليون شخص خارج تصنيف الفقر الشديد)، وهذا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الكبيرة والاستثمار الهائل في رأس المال البشري التي قامت به هاتان الدولتان.



00218917440500



Info@3p.org.ly



ليبيا - طرابلس / حي الأندلس

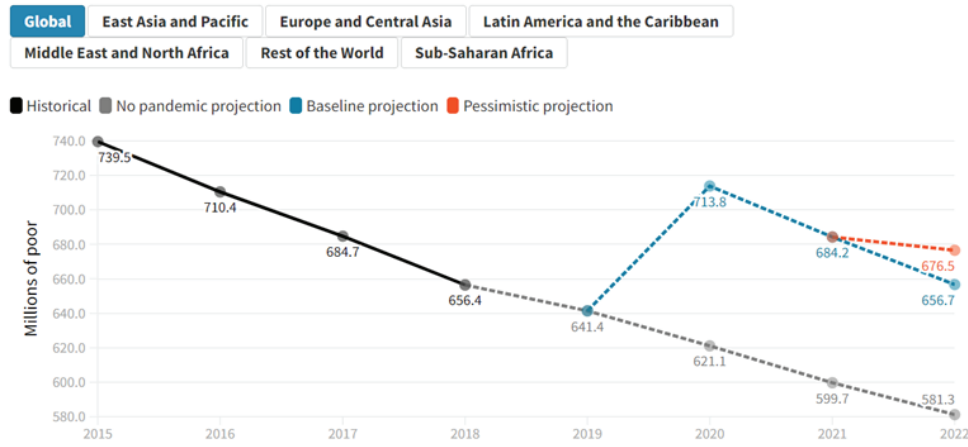


حزب السلام والازدهار
مواطنة .. تنمية .. ازدهار

ثانياً: إنتقل تركيز الفقر من آسيا إلى إفريقيا، حيث أن الفقراء في القارة السمراء الآن يشكلون أكثر من 60% من الفقراء حول العالم (نيجيريا والكونجو الديمقراطية) هم فقط يمثلون حوالي 40% من الفقراء حول العالم.

ثالثاً: الأزمات العالمية مثل كورونا وأزمة الغذاء العالمية أوقفت ولأول مرة عجلة الإنخفاض في مستوى الفقر منذ 1990، حيث بحسب تقديرات البنك الدولي يتوقع أن يرتفع عدد الفقراء بمقدار بين 75 إلى 95 مليون شخص في عام 2022 نتيجة هذه الأزمات المختلفة.

Figure 1: Nowcast of extreme poverty, 2015-2022



هذا الشكل يبين توقعات الفقر نتيجة لجائحة كورونا.
الخط الأسود === البيانات التاريخية للفقر.
النقاط السوداء === التوقعات بدون جائحة كورونا.
النقاط الزرقاء === التوقعات مع حساب تأثير جائحة كورونا.
النقاط البرتقالية === التوقعات الأكثر تشاؤماً وسوء مع حساب تأثير جائحة كورونا.



ولا يخفى على أحد أن مستويات المعيشة في ليبيا تظهر متدنية في العشر سنوات الماضية نتيجة الحروب منذ سنة 2011 بالعديد من المدن الليبية وبسبب نقص البيانات فإن معدل الفقر في البلاد غير معلوم رغم المؤشرات الظاهرة حول إزدياد عدد الفقراء، ولكن هناك عدة منظمات تعمل على تجميع بيانات وإحصاءات لأخذ فكرة حول احتياجات الناس في البلاد، ففي عام 2021 قامت منظمة REACH بعمل استبيان لعدد 8,871 أسرة ووجدت أن 58% من الأسر غير قادرة على توفير احتياجاتها الأساسية بينما 28% غير قادرة على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة نتيجة ارتفاع التكلفة، وأن هذه البيانات - بالرغم من محدوديتها - فإنها تشكل ناقوس خطر لصناع القرار في ليبيا للعمل حول محاولة منع البلاد من الوقوع في مصيدة الفقر حيث ستكون تكلفته كبيرة على البلاد في المدى البعيد، لذلك يجب إتباع الإجراءات الآتية لمواجهة خطر الفقر في البلاد:

1- توفير البيانات: يجب العمل على التعزيز من كفاءة المؤسسات المسؤولة على البيانات في ليبيا وخصوصاً مصلحة التعداد والإحصاء في ليبيا لعمل مسح فقر في البلاد وكذلك وضع تحديد معدل فقر محلي لقياس مستواه.

2- الإستثمار في راس المال البشري: الإستثمار في الصحة والتعليم عامل أساسي في مكافحة الفقر لما له من قدرة على كسر حلقة الفقر، وتأهيل القوى العاملة وتحسين مردودها على الإقتصاد بشكل عام.

3- وضع منظومة حماية اجتماعية متكاملة: لابد من وضع منظومة شاملة لبرامج الحماية الاجتماعية، حيث تشمل شبكة الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي وسياسات سوق العمل لما له من دور كبير في حماية المواطنين من الأزمات وتساعد على التعافي بعد الأزمات الصحية والاقتصادية.

- 4- الحكم المحلي: يتوجب العمل على الحكم المحلي ووضع سياسات عملية على أسس علمية متطورة ومن الناحيتين (التشريعية والتنفيذية)، وهذا يضمن مشاركة أوسع للمواطنين في السلطة، وتطوير استثمار أمثل للموارد الطبيعية المحلية لخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في التنويع الاقتصادي وكذلك إستقراراً دائماً للوطن.
- 5- إستقرار الاقتصاد الكلي: إستقرار الدينار الليبي له دور كبير في تحسين القوة الشرائية للمواطن الليبي، ولذلك إن وضع سياسات تحمي الدينار الليبي من التذبذب هو أمر في غاية الأهمية في رحلة محاربة الفقر في البلاد.
- 6- التوعية العامة للشعب والعمل على بناء القدرات البشرية وتطويرها.
- 7- استثمار في البنية التحتية للقطاع الخاص: غياب الأنشطة الاقتصادية من أهم العوامل في زيادة معدلات الفقر لذلك يجب وضع سياسات صديقة ومحفزة للقطاع الخاص مع توفير التمويل الصغير والمتناهي في الصغر للطبقات الهشة لدخول سوق العمل.

المراجع:

1. <https://www.youtube.com/watch?v=efnHiz0USQE>
2. <https://blogs.worldbank.org/opendata/pandemic-prices-and-poverty>
- <https://reliefweb.int/report/libya/research-terms-reference-libya-poverty-analysis-lby2111-december-2021-version-1>

